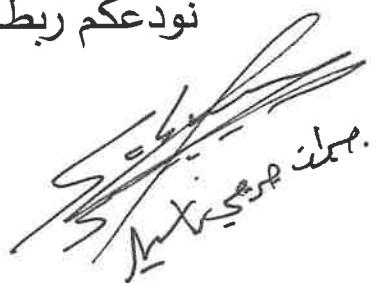


٢٠٢٢/١٩/١٧ في بيروت

دولة رئيس مجلس النواب  
الأستاذ نبيه بري المحترم

**الموضوع :** اقتراح قانون تنظيم الوضع القانوني للنازحين السوريين في لبنان.

نودعكم ربطاً اقتراح القانون المشار إليه أعلاه، مرفقاً بالأسباب الموجبة.



مichel aoun

## المادة الاولى:

يمنع دخول الأراضي اللبناني كل مواطن سوري مسجل بصفة نازح في لبنان، كان قد أقدم على الخروج من الأراضي اللبنانية بـ“برّاً، بحراً أو جواً.

**المادة الثانية:**

يغّرم كل مواطن سوري مسجل بصفة نازح في لبنان، أقدم على العمل بحسب تعريف قانون العمل اللبناني أو استأجر مؤسسة أو مبني أو مركز بهدف العمل أو تشغيله، بمبلغ قدره خمسة ملايين ليرة لبنانية، لتسوية أوضاعه القانونية للعمل في لبنان بحسب القوانين المرعية الاجراء وذلك ضمن مهلة أقصاها ٣٠ يوماً من تاريخ صدور هذا القانون.

في حال تخلفه عن تطبيق أحكام الفقرة السابقة تتم مضاعفة الغرامة عشر مرات وإذا تلاؤ عن ذلك يتم سجنه لمدة 4 أشهر ومن ثم مغادرته الاراضي اللبنانية في حال كرر المخالفة.

**المادة الثالثة:**

يعاقب كل رب عمل لبناني أقدم على توظيف و/أو تشغيل عامل من الجنسية السورية و هو مسجل بصفة نازح في لبنان بغرامة مالية لا تقل عن عشرة ملايين ليرة و/أو السجن لمدة ٦ أشهر.

#### المادة الرابعة:

يُعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

مودودی مرحوم  
پرنسس  
مودودی مرحوم

## الأسباب الموجبة:

أمام التحديات الكبيرة التي يطرحها وجود النازحين السوريين على الأراضي اللبنانية، والانعكاسات السلبية المباشرة وغير المباشرة، أو بالأحرى الكارثية لهذا الوجود على الواقع الديمغرافي والاقتصادي والمالي والاجتماعي والبيئي نتيجة ازمة النزوح هذه التي تمثل المعدل الأعلى في العالم قياساً الى عدد السكان،

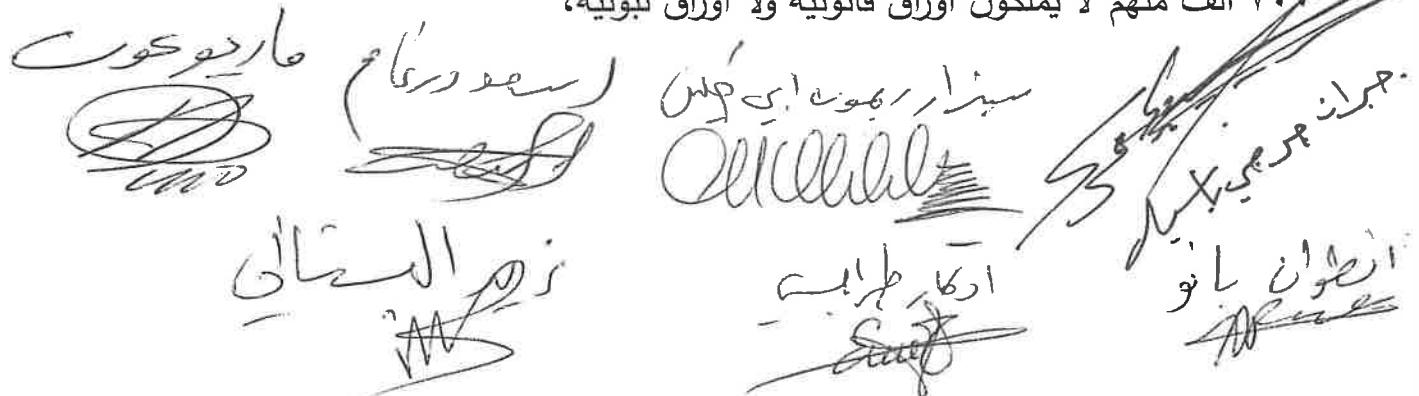
وأمام اعتراف المجتمع الدولي بواقعة قيام لبنان بكمال واجباته تجاه النازحين السوريين، والتزامه بمبدأ Non Refoulement، كما وبقرارات اتفاقية جونيف دون التوقيع عليها،

وأمام تكبّد لبنان ما يقارب الـ ٤٥ مليار دولار سنوياً (ذلك بحسب تقارير البنك الدولي)، أي ما يقارب الـ ٤٠٠ مليون دولار من خزينة الدولة اللبنانية خلال السنوات التسع الأخيرة، في حين لم يحصل لبنان منذ العام ٢٠١٤ لغاية ٢٠٢١ إلا على ٨ مليارات دولار للاستجابة الإنسانية والاغاثية للنازحين السوريين،

وبما ان وجود هؤلاء النازحين يشكل ضغطاً على البيئة والبنية التحتية والموارد وفرص العمل والخدمات، لا سيما في الصحة والتعليم والكهرباء والمياه، ذلك فضلاً عن ان النازحين قد استفادوا من المواد الاستهلاكية المدعومة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة النزوح تبعاً لتفاقم الأزمة الاقتصادية في لبنان،

وبما ان نسبة ما يقارب الـ ٣١% من الولادات لدى النازحين السوريين لا يتم تسجيلها أصولاً وإن الاعداد تتزايد الأمر الذي يشكل خطراً على الواقع الديمغرافي،

وبما ان عدد النازحين السوريين يقدر اليوم بنحو مليون ونصف بين نازحين مسجلين في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعمال مع عائلاتهم يعملون في الاقتصاد غير الرسمي، حيث ان ٧٠ ألف منهم لا يملكون أوراق قانونية ولا أوراق ثبوتية،



و بما ان ظاهرة شراء العقارات من قبل السوريين تزامن بشكل ملحوظ نتيجة الأزمة وقد حلت  
بـلبنان،

وبما انه يتبيّن بشكل لا يحتمل التأويل من مضمون كتاب لـ البنك الدولي بعنوان "THE mobility of the Syrian displaced economic migrants" في فقرة "لـ لبنان" عند التحدث عن أن عدداً "من النازحين السوريين قد أتى من مناطق لا يوجد فيها نزاع"،

و بما انه يتبيّن بالأرقام أن عدداً كبيراً من النازحين السوريين لا ينطبق عليه هذا التوصيف تبعاً  
لـ كونه يخرج من لبنان بانتظام ولا يعود إلا بهدف تحصيل المساعدات الدولية،

لذلك، نتقدم من المجلس الكريم باقتراح القانون هذا الذي يهدف إلى تنظيم ظاهرة النزوح السوري  
في لبنان في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة، آملين من مجلسكم الكريم مناقشته وإقراره.

The image shows six handwritten signatures in black ink, each accompanied by a stylized oval-shaped official seal. The signatures are written in Arabic and appear to be the names of the lawmakers who signed the proposal. The seals are located below their respective signatures. The signatures are arranged horizontally across the page, with some overlapping slightly. The handwriting varies in style, and the seals are distinctively shaped.